



الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/70/879)

مشروع القرار (A/70/L.51)

”النزاعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“.

في ١٩ أيار/مايو، قُتل رجل جورجي يبلغ من العمر ٣١ سنة رميا بالرصاص، واسمه غيغا أوتخوزوريا وهو أحد المشردين داخلياً من أبخازيا، على يد ما يسمى حرس الحدود على خطوط الاحتلال الفاصلة بين منطقة أبخازيا وبقية جورجيا.

وأجبر غيغا، المولود في غالي، على الفرار من المنطقة المتضررة من النزاع وعاش مع أسرته المكونة من أربعة أفراد في شقة مؤجرة في مدينة زوغديدي. وقبل الحادث المأساوي، كان يحاول شراء الغذاء لأقاربه وحضور جنازة خالته في مقاطعة غالي، على الجانب الآخر من خط الاحتلال. ولم يُسمح له بالدخول، وأطلقت عليه بعد ذلك ست رصاصات أردته قتيلاً. ويشكل هذا القتل الوحشي تذكيراً حزيناً بالتكلفة البشرية لمعاناة المشردين داخلياً من الجورجيين. وهذا هو سبب

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا ليعرض مشروع القرار A/70/L.51.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية باسم حكومة بلدي وبالنيابة عن مواطني بلدي - الذين بات مئات الآلاف منهم مشردين داخلياً أو لاجئين من أبخازيا وجورجيا ومنطقة تسخينغالي في جورجيا - لالتماس دعم الجمعية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/70/L.51، في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال،

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



ودأبت الجمعية العامة طوال ثماني سنوات متتالية على اعتماد وثيقة على غرار تلك المعروضة علينا، مع تزايد عدد الأصوات المؤيدة وفي ظل دينامية مشجعة للدعم. وصوتت بلدان من جميع مناطق العالم مؤيدة للنص بسبب طابعه الإنساني والقيم الإنسانية، مثل الحق في العودة بأمان وكرامة وعدم مقبولية التغيرات الديمغرافية القسرية وضرورة السماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. إنه يتجاوز حالة بلد معين وهو ذو طابع عالمي من حيث أحكامه لأن الحق في العودة مبدأ مستمد من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

أما بالنسبة لتنفيذ الأهداف الرئيسية لمشروع القرار في الممارسة العملية، بما في ذلك تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية والأمن والكرامة، تبرز الوثيقة التزامها الراسخ بمباحثات جنيف الدولية التي ينص عليها اتفاق وقف إطلاق النار المؤلف من ست نقاط الموقع في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، والتي كما أكد ذلك الأمين العام أيضاً،

”تظل هي المنتدى الوحيد لالتقاء أصحاب المصلحة المعنيين ومعالجة القضايا المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٨٦/٦٩“ (A/70/879، الفقرة ١٣).

ولهذا السبب تحديداً، يشكل القرار ٢٨٦/٦٩ والتقارير اللاحق للأمين العام (A/70/879) النقاط المرجعية في مباحثات جنيف الدولية، وهما يكملان العمل بشأن القضايا الإنسانية. وأود أن أؤكد أنّ حكومة بلدي ملتزمة بمحادثات السلام وستبقى منخرطة في المباحثات بحسن نية لتحقيق نتائج ملموسة.

(تكلم بالفرنسية)

تضع الحدود والقيود المفروضة على حرية التنقل عقبات خطيرة أمام ممارسة حق العودة. إن الأسلاك الشائكة وغيرها

حضورنا هنا اليوم، وسبب تقديم جورجيا لمشروع القرار. وهذا هو أيضاً سبب أهمية انخراط الجمعية العامة والمشاركة الدولية.

لقد كان غيغا واحداً من بين قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي ولاجئ، من جميع الأعراق والأديان، الذين طردوا من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين بسبب النزاع وعدة موجات من التشريد منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي. وفي بلد يبلغ عدد سكانه قرابة ٤ ملايين نسمة، يظل مئات الآلاف مشردين وغير قادرين على العودة إلى ديارهم بسبب ظروف خارجة عن سيطرتهم تماماً. وعلى الرغم من ذلك، يتبين، طبقاً لدراسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ”الدراسة الاستقصائية للنوايا بشأن الحلول المستدامة: أصوات المشردين داخليا في جورجيا“ المنشورة في حزيران/يونيه ٢٠١٥، أن ٨٨,٣ في المائة من السكان الجورجيين الذين شردوا على استعداد للعودة طوعاً إلى مواطنهم الأصلية.

وطوال أكثر من ١٦ عاماً، في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٩، أكد مجلس الأمن بالإجماع، في أكثر من ٤٠ قراراً وبياناً رئاسياً وبلاغاً، ضرورة تلبية ”الحاجة إلى تحقيق عودة كريمة للمشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك معالجة شواغلهم الأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان“ (القرار ١٦٦٦ (٢٠٠٦) الفقرة ٧). وفي واحد من أوائل قراراته بشأن جورجيا، أعرب مجلس الأمن من خلال القرار ٨٧٦ (١٩٩٣)، عن قلقه العميق جراء

”المعاناة البشرية التي سببها النزاع القائم في المنطقة، وإزاء تقارير ’التطهير الإثني‘ وغير ذلك من انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي“ (القرار ٨٧٦ (١٩٩٣) الفقرة الرابعة من الديباجة).

لجميع الأعراق في مجتمع نابض بالحياة تُحترم فيه حقوق الإنسان والحريات الفردية، فضلا عن التنوع الثقافي واللغوي لمختلف الطوائف، على رأس أولويات الدولة الجورجية.

وعلى الرغم من تناول مباحثات جنيف الدولية لمسألة الوفاء بجميع أحكام اتفاق وقف إطلاق النار المؤلف من ست نقاط هنا في الجمعية العامة، فإننا نركز من خلال مشروع القرار المعروض علينا على الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين من خلال التمسك بحقوقهم وتكريسها إلى غاية أن تصبح العودة خيارا آمنا وقابلا للتنفيذ. كما يكرر الأمين العام في تقريره أنه

”لا يمكن بالتالي الربط بشكل مباشر بين حق العودة وممارسة الشخص المشرد داخليا لذلك الحق وبين المسائل السياسية أو إبرام اتفاقات السلام. ويلزم الاعتراف بالعودة كحق من حقوق الإنسان وكقضية إنسانية يجب معالجتها بغض النظر عن أي تسوية للنزاع الذي نشأت عنه الحالة“ (A/70/879، الفقرة ٤٩).

في هذا العام، شرعت الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي جرى التعهد فيها بعدم التخلي عن أحد. وخلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في أيار/مايو في اسطنبول، أكد المجتمع الدولي مجددا على جميع المسؤوليات الأساسية الخمس المبينة في خطة عمل الأمين العام من أجل الإنسانية (A/70/709، المرفق)، والتي تضع البشر في المقام الأول وتشدد على أهمية تأمين سلامتهم واحترام كرامتهم وتوفير فرص لهم من أجل مستقبل أفضل.

وينبغي الاعتراف بحقوق المشردين وإعادة التأكيد عليها وحمايتها بغض النظر عن العمليات والمفاوضات السياسية. إن مشروع القرار يمثل حالة بلد واحد، ولكن المسألة نفسها جزء من الأزمة الإنسانية الأكبر. ولذلك، يتعين على كل

من الحواجز المصطنعة التي أقامتها قوات الاحتلال تمزق الأسر والمجتمعات المحلية وتنتهك حقوقها المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويمنع السكان المحليون من زراعة أراضيهم الزراعية ومن زيارة المقابر أو المواقع الدينية والحصول على الخدمات الطبية في حالات الطوارئ. ويتعرض السكان المحليون باستمرار لحمولات تهريب ويخاطرون بحياتهم يوميا عندما يحاولون عبور خط الاحتلال في كلا الاتجاهين. علاوة على ذلك، ما يُسمى بمعاهدات التكامل التي وقعها الاتحاد الروسي مع نظامي الاحتلال التابعين له في تسخينفالي وسوخومي، أرست ما تُسمى بالقوانين المتعلقة بمرکز الأجانب التي اعتمدها مؤخرا السلطات المسيطرة أسسا رسمية للتمييز العرقي ضد الجورجيين الأصليين وانتهاك حقوقهم في العمل وحرية التنقل والحقوق الأساسية الأخرى. ويعبر كل ذلك عن استمرار سياسة الاحتلال والتطهير العرقي، ويشكل جزءا من استراتيجية الضم بحكم الأمر الواقع.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي انتظار عودتهم، تبذل حكومة جورجيا كل ما في وسعها لتخفيف العبء وضمان ظروف لائقة للسكان المشردين، وفقا للاستراتيجية الوطنية وخطة العمل ذات الصلة. وفي نهاية عام ٢٠١٥، وبدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال مشروعها المشترك عبر ”ترتيب الاعتراف المتبادل“، تم اعتماد خطة العمل المتعلقة بسبل المعيشة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، والتي توفر فرصا للمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة للاستفادة من كامل إمكاناتهم عن طريق تحقيق الاستقلال المالي عن الدولة وتمكينهم من الاعتماد على النفس. وبخصوص العلاقات مع مواطنينا الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، يشكل الأبخاز جزء لا يتجزأ من تاريخنا ومستقبلنا المشتركين. وعلى الرغم من الحواجز المصطنعة الحالية، تأتي إعادة الإدماج الكامل

ويدعو إلى احترام حق العودة وحقوق الملكية وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة في جورجيا.

وقد اكتسبت الوثيقة دعماً دولياً مطرداً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٨، نظراً لأهدافها الإنسانية الحصرية. وتشكر بلدان غوام الأمين العام على تقريره المعنون "حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا" (A/70/879). ويؤسفنا أنه على الرغم من نداءات المجتمع الدولي، فإن ظروف العودة المنظمة بأمان وكرامة، لم تتحقق بعد. وعلاوة على ذلك، تدهورت الحالة الإنسانية على الأرض، منذ اعتماد الوثيقة الأخير في ٣ يونيو ٢٠١٥ (القرار ٢٨٦/٦٩)، تدهوراً خطيراً نظراً للعوائق الإضافية التي تفرضها السلطات المسيطرة على منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا.

وتستهدف تلك اللوائح التمييزية الجديدة بشأن الأوضاع القانونية للأجانب السكان الجورجيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة وتفرض قيوداً جديدة على حرية التنقل، وحقوق الملكية، وحقوق العمل، والحق في تلقي التعليم باللغة الأم. وتهدد سبل عيش السكان الجورجيين المتبقين في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي، ويمكن أن تؤدي إلى موجة جديدة من التشريد القسري.

ونجد، في ذلك السياق، أنه من المقلق وغير المقبول بصفة خاصة إغراب السلطات المسيطرة على المنطقتين عن اعترافها بإجراء ما يسمى بالاستفتاء في منطقة تسخينفالي بشأن الانضمام إلى الاتحاد الروسي. إن الحالة في المناطق المحتلة في جورجيا توضح الحاجة الملحة إلى العمل الدولي. غير أن وصول المجتمع الدولي إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي يظل غير ممكن حتى يومنا نظراً لإحاطتها بسياسات من السلك الشائك يبلغ طوله ٦٠ كيلومتراً وغيرها من العوائق الاصطناعية وما يسمى بالعلامات الحدودية. وفي ضوء ذلك، فإن التصويت لصالح مشروع القرار

دولة من الدول الأعضاء المعنية بالكارثة الإنسانية الراهنة في العالم اتخاذ قرار مسؤول دعماً لهذه القضية الإنسانية الخاصة. ونحن، في الأمم المتحدة، تقع على عاتقنا مسؤولية أخلاقية عن القيام بذلك. مرة أخرى، إن التصويت تأييداً لمشروع القرار هذا لا يعني الانحياز لأحد الطرفين، ولكنه يعني القيام بالخيار الصحيح بقول "نعم" لحقوق الإنسان الأساسية والقيم الإنسانية الأساسية، استناداً إلى مبادئ الإنسانية والقانون الدولي. وفي ضوء ذلك، أحث الجمعية مرة أخرى على إظهار التضامن ودعم المبدأ الأساسي المتمثل في حق العودة والتصويت مؤيدة لمشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية - غوام والدول الأعضاء فيها، وهي جورجيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وبلدي، أذربيجان.

تتخذ الدول الأعضاء في منظمة غوام مرة أخرى في هذا العام موقفاً مشتركاً، دعماً لمشروع القرار A/70/L.51، المعنون "حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا وجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا". وندعو الدول الأعضاء إلى التصويت مؤيدة للوثيقة.

ويتناول مشروع القرار المعروض علينا مسألة التشرد التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا (مجموعة غوام)، وتحديدًا في جورجيا، حيث ظل مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي مشردين قسراً نتيجة للتراع والعنف منذ أوائل التسعينات. ويركز النص حصراً على الجوانب الإنسانية للتشريد، بوصفه مشروع قرار غير سياسي،

الدولي الإنساني. ونعتقد أنه ينبغي التمسك بتلك المبادئ في كل حالة ووضع يتعلق بسكان مشردين. وفي ذلك الصدد، فإن مشروع القرار الحالي فرصة لأعضاء الأمم المتحدة لكي نعيد تأكيد التزامنا ونعرب عن تأييدنا للحق في العودة الآمنة والكرامة للمشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا. ولذلك، تحت الدول الأعضاء في غوام الأعضاء مرة أخرى على التصويت لصالح مشروع القرار.

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول الشمال والبلطيق: إستونيا، وأيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، والنرويج وبلدي ليتوانيا. وتؤيد بولندا وبلغاريا هذا البيان.

يواجه العالم اليوم أسوأ مستويات التشرد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد أجبر أكثر من ٦٠ مليون شخص على ترك منازلهم نتيجة للتراعات المسلحة والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد أثر التشريد القسري في أوروبا على أعداد كبيرة من الناس، مئات الآلاف منهم في جورجيا. ومنذ بداية النزاع في جورجيا، حرم سكان المناطق المتضررة من النزاع من حقوقهم الإنسانية الأساسية.

وللأسف، كما أوضح تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/70/879، ليست هناك أية تغييرات كبيرة فيما يتعلق بممارسة اللاجئين أو المشردين داخليا لحقهم في عودة آمنة وطوعية وكرامة. وبرغم جهود المجتمع الدولي فإن السلطات التي تسيطر على المناطق المحتلة تواصل إنكار حق المشردين داخليا ووضع عوائق إضافية أمام ممارستهم لحقوقهم. وقد ازدادت المشكلة تفاقمًا جراء الاستمرار في تنفيذ ما يسمى بتدابير أعمال الحدود، وكذلك بإدخال قيود جديدة، بما في ذلك على الموظفين المحليين في المنظمات الدولية في عبور خط الحدود الإدارية.

يعزز ندائنا المشترك من أجل وصول الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المشردين والمقيمين في المناطق المتضررة من النزاع من غير عائق.

وتكرر مجموعة غوام دعمها الثابت لسيادة ووحدة أراضي جورجيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا. ونعتقد أن المناقشات الدولية العامة هي منبر هام للتصدي للتحديات الأمنية والإنسانية في أعقاب النزاع المسلح في آب/أغسطس ٢٠٠٨. إننا نقدر دور الأمم المتحدة بوصفها أحد الرؤساء المشاركين في مباحثات جنيف الدولية ونؤكد على أهمية التقارير السنوية التي يقدمها الأمين العام، عملا بقرارات الجمعية العامة، كصك قابل للتطبيق للحفاظ على تركيز المجتمع الدولي على مسألة المشردين. وفي ذلك الصدد، نرى في مشروع القرار هذا أداة هامة لزيادة تشجيع المشاركين في جنيف على مضاعفة جهودهم لكفالة احترام حقوق الإنسان ومعالجة المسائل التي تدخل في نطاق ولاية كل منهم، بما في ذلك تهئية الظروف المؤاتية للعودة الطوعية في أمان وكرامة.

لقد أدى التشريد القسري إلى طائفة من التحديات الخطيرة في بلدان غوام. فقد تضرر أكثر من ٦٠ مليون نسمة في دولنا من التراعات المسلحة. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن تكون الشواغل الإنسانية للسكان المتضررين - بمن في ذلك الأشخاص المشردين داخليا - أولوية، وأنه يتعين معالجة هذه المسألة بغض النظر عن عدم إحراز تقدم في عملية تسوية النزاع.

ونعتقد أيضا أن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة دولية عالمية، هي الأقدر على البحث عن حل دائم، في الوقت الذي تعمل فيه على تلبية الاحتياجات الطويلة الأجل للأشخاص المشردين داخليا، مثل تأمين حقهم في العودة. وقد عقد قبل أسبوعين، للمرة الأولى في ٧٠ عاما من تاريخ الأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في اسطنبول لتناول جميع القضايا الإنسانية ذات الصلة ولتجديد التزاماتنا بمبادئ القانون

الاقتصادية - غوام ودولها الأعضاء، جورجيا، وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا. كما أود أن أبدى عدة ملاحظات بصفتي الوطنية.

ولا شك أن أزمة اللاجئين والمشردين إحدى أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. كما أنها ما فتئت مسألة طويلة الأمد في منطقة منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (غوام). وللأسف، منذ عام ٢٠١٤ ظل هذا التحدي هاما للغاية لأوكرانيا. فقد أدى العدوان الروسي على بلدي إلى تشريد نحو ١,٧ ملايين شخص. وهو لا يزال يدمر الأسر وحيات السكان. والكثير من المواطنين الأوكرانيين شردوا مرتين، أولا من القرم ثم بعد ذلك من بعض المناطق في شرق أوكرانيا.

وما انفك مئات الآلاف من المشردين داخليا يعيشون في حالة نسيان في جورجيا منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي. واتخذت الحكومة الجورجية خطوات غير مسبقة لتحسين أحوال المشردين داخليا، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولا يزال المشردون داخليا في جورجيا بحاجة إلى المساعدة والاهتمام الدوليين. ونقف متضامنين إلى جانب الجورجيين، ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تأييدها الكامل للوثيقة المقدمة من فورها، التي لديها أهداف إنسانية بحتة.

ويهدف مشروع القرار A/70/L.51 إلى معالجة القضايا التي يواجهها يوميا الأشخاص المشردون من جورجيا، وهو سيساعدهم على أن يعيشوا الحياة التي يستحقونها. ومن الواضح أن مشروع القرار ذو طابع إنساني، بالرغم من العديد من المحاولات لتسييس مضمونه. فهو يقر بحق العودة المأمونة والكرامة لجميع المشردين داخليا واللاجئين وذريتهم، بغض النظر عن أصلهم العرقي، إلى ديارهم في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي في جورجيا، ويشدد على ضرورة احترام حقوقهم

إننا نشاطر الأمين العام دعوته إلى الوصول الحر لجميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى المناطق المحتلة من جورجيا. فأني عرقلة إضافية لوصول المساعدات الإنسانية ستؤدي إلى تفاقم حالة السكان المتضررين من النزاع الصعبة أصلا وتتناقض مع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن الطابع الإنساني لمشروع القرار A/70/L.51 يلزمنا جميعا بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لضمان استطاعة الأشخاص الذين شردوا قسرا ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية، بينما يرحب باستئناف الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها تحت رعاية الأمم المتحدة في غالي. ونشجع جميع المشاركين في محادثات آلية جنيف على مواصلة جهودهم والاتفاق على خطوات إضافية لزيادة تعزيز الحالة الأمنية وتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين من النزاع، ولا سيما المشردين داخليا. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة ووحدة أراضي جورجيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

وختاما، فإن هذا هو العام التاسع الذي نبت فيه في مشروع قرار بشأن حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا، ونرحب بالدعم المتزايد لهذه القضية الإنسانية. ونعتقد أن الجمعية العامة هي الأقدر على إرسال إشارة دعم قوية إلى السكان المشردين وإلى المشاركين في مباحثات جنيف الدولية لمضاعفة جهودهم الرامية إلى تيسير عملية العودة. واحتراما لالتزامنا الثابت بحقوق الإنسان الأساسية والمبادئ الإنسانية، بما في ذلك الحق في العودة، وحقوق الملكية وإمكانية وصول المساعدة الإنسانية، سنصوت هذا العام مرة أخرى مؤيدين لمشروع القرار، وندعو الآخرين إلى الانضمام إلينا في تأييده.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم منظمة الديمقراطية والتنمية

لو كانت أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية مشتركتين فيه. ومع أن ممثلي تسخينفالي وسوخومي طلبا مرات عديدة القدوم إلى الأمم المتحدة وعرض موافقهما لوفود الدول الأعضاء، فإن من الواضح أنه ينبغي ألا نتوقع أن يحدث هذا في المستقبل القريب. فنية الوفد الجورجي مفهومة. ولعدم وجود ممثلي الأطراف في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، من السهل طرح صيغة خاصة بهم لأصول الحالات وأسبابها، والتستر على العديد من المحاولات الضارة التي تقوم بها تبليسي لحل المسألة بالقوة، بما في ذلك الهجوم المسلح على غير المقاتلين في تسخينفالي في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وفي ظل هذه الظروف، لا يوجد خيار أمام الأطراف في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية سوى أن تقدم للمجتمع الدولي، عبر الاتحاد الروسي، معلومات بشأن الحالة في أرض الجمهورية والأسباب وراء هذا الأمر. وعلى وجه الخصوص، قمنا بصياغة هذا الموقف في وثائق الجمعية العامة، في شكل نداءات وجهها وزير خارجية أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية إلى الدول الأعضاء في المنظمات الدولية الرائدة. ونأمل أن تأخذ الوفود مضمون هذه الوثائق بعين الاعتبار حينما تبلور بشأن موقفها إزاء مشروع القرار قيد النظر.

فمقدمو مشروع القرار غير مترعجين من عواقب المناقشة المحمودة حاليا لمشاكل اللاجئين في الفريق العامل المعني بالمسائل الإنسانية على الأمن والاستقرار في منطقة القوقاز، حيث بالإمكان إجراء مناقشة محددة الأهداف حقا. ومرة أخرى، إنهم فقط يحاولون إفساح مجال لنهجهم فيما يتعلق بمركز أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وهذا للأسف يؤكد مجددا على أن تبليسي لا تزال غير راغبة في إجراء حوار بناء مع جيرانها بشأن التسوية الطويلة الأجل للحالة في المنطقة، بما في ذلك مشاكل اللاجئين والمشردين داخليا.

وللأسف بدون هذا من الصعوبة بمكان مناقشة عدم رغبة جورجيا المتسمة بالعناد ليس في إبرام اتفاق ملزم قانونا مع

في الملكية. فلنطرح جانبا جميع الخلافات السياسية ولنثبت التزامنا بميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي.

ونؤمن إيماننا راسخا بأن الشواغل الإنسانية للسكان المتضررين، بمن فيهم المشردون داخليا، ينبغي أن تكون أولوية في الحالة الراهنة. وأود أن أؤكد مجددا على تأييد أوكرانيا الكامل لمشروع القرار فضلا عن دعمها لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وستصوت أوكرانيا مؤيدة لمشروع القرار، وأناشد جميع الدول التي لم تؤيد القرار العام الماضي أن تعيد النظر في موقفها. وسيكون ذلك أفضل دليل على دعم الجمعية العامة للمبادئ الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/70/L.51. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد زاغايوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن وفد بلادي مقتنع بأن المبادرة قيد النظر اليوم تؤدي إلى نتائج عكسية وذات دوافع سياسية، وبأنها لن تيسر حل المشاكل التي تتناولها. وهدفها الرئيسي ليس تحسين حالة من شردوا قسرا. فتجربة اتخاذ قرارات مماثلة في السنوات السابقة تؤكد من جديد على أنها لم تؤد إلى تحقيق أية نتائج عملية في هذا المجال. ولا يساورنا أي شك في أنه تكمن وراء هذه المبادرة رغبة لصرف الانتباه عن مهام العمل الحقيقي في المنطقة ولا استخدام منصة الجمعية العامة لتعزيز نهج وتقييمات انفرادية فضلا عن الخطاب التقليدي المعادي لروسيا.

وكان من شأن النظر في الأمم المتحدة في المسألة التي يتناولها مشروع القرار A/70/L.51 أن يكون منطقيا وله نتائج حقيقية

الثقة وتهيئة الظروف الأمنية المواتية للعودة الطوعية والمأمونة وبدون عائق لجميع المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم.

فكندا تؤيد بدون تحفظ سلامة أراضي جورجيا وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونعتبر ما يسمى بمعاهدات الشراكة الموقع عليها بين المنطقتين الجورجيتين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية مع الاتحاد الروسي غير قانونية وغير شرعية على السواء، وندعو الاتحاد الروسي إلى الكف عن التدخل في المنطقة وإلى الاحترام الكامل للالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير تنفيذه المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وتعتقد كندا أنه لا بد أن تشمل الحلول المستدامة للنزاعات احترام حقوق الإنسان لجميع الأفراد، بغض النظر عن الأصل العرقي أو العقيدة أو الميل الجنسي.

وتدعو كندا جميع الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تخفيف معاناة جميع الأشخاص المتضررين من النزاعات في جميع أنحاء العالم، والاتحاد من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى إحلال سلام دائم. وسيشكل تأييد مشروع القرار قيد النظر هذا الصباح خطوة أولى قيمة نحو تحقيق هذا الهدف.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

ستصوت المملكة المتحدة اليوم مؤيدة لمشروع القرار A/70/L.51. يسعى مشروع القرار إلى إعادة تأكيد الحق غير القابل للتصرف للمشردين دوليا واللاجئين في العودة إلى ديارهم بشكل آمن وكرام، بغض النظر عن الأصل العرقي لأولئك الأشخاص. وأود أن أكون واضحا - هذه مسألة إنسانية وتتعلق بحقوق الإنسان، وينبغي عدم ربطها بالعمليات السياسية الأوسع نطاقا.

هناك ما يزيد على ربع مليون من المشردين داخليا المسجلين في جورجيا. ويعيش الكثير منهم في ظروف صعبة وهشة. وسنواصل، بل يجب أن نواصل الدعوة إلى عودتهم

جورجيا وأوسيتيا الجنوبية بشأن دعم السلام الدائم والاستقرار في المنطقة فحسب، بل حتى في اعتماد بيان مشترك قصير الأجل بشأن هذا الأمر في إطار مباحثات جنيف الدولية. فبالطرف الجورجي هو الذي عطل هذه المبادرة لسنوات في جنيف، بالرغم من أن المبادرة تحظى بدعم معظم المشاركين في المباحثات، بما في ذلك الرؤساء المشاركون. وعلاوة على ذلك، لا يسعنا إلا أن نلاحظ تعزيز القدرات الهجومية للجيش الجورجي وزيادة عدد المناورات العسكرية، التي لا تشجع بأي حال من الأحوال الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في المنطقة.

ولا يعكس مشروع القرار المعروض علينا الوقائع الراهنة في المنطقة، ولن يساعد بأي حال من الأحوال على حل القضايا الإنسانية أو تحسين الحالة العامة. ونقترح أن يرفض الوفد الجورجي هذا النهج ويركز جهوده على استمرار تخفيف حدة التوترات، واستعادة الثقة ودعم الأمن، مما سيؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية على كلا جانبي الحدود.

ومع أخذ كل هذا بعين الاعتبار، يطلب الاتحاد الروسي إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار A/70/L.51، ويدعو الأعضاء إلى التصويت معارضين له. وسنصوت معارضين لمشروع القرار، ونطلب من الدول الأعضاء الأخرى عدم تأييد هذه المبادرة المسييسة.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسر كندا

مرة أخرى تأييد مشروع القرار بشأن حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا وجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا (A/70/L.51). ونشعر بالتشجيع من الجهود المتواصلة التي تبذلها جورجيا لتعزيز إمكانية وصول الأنشطة الإنسانية الفوري والمستمر وبدون عائق إلى المشردين داخليا واللاجئين في جميع المناطق المتضررة بالنزاع في جورجيا. وتناشد كندا جميع المشاركين في مباحثات جنيف تكثيف جهودهم لإحلال السلام الدائم، والالتزام بتعزيز تدابير بناء

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أذربيجان، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبولندا، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتوفالو، وتونغا، وجامايكا، والجزر الأسود، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ودومينيكا، ورومانيا، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسيراليون، وغواتيمالا، وغيانا، وفانواتو، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكيريباس، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمكسيك، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وبوروندي، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، وزمبابوي، والسودان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيت نام، وكوبا، وناورو، ونيكاراغوا

إلى ديارهم. مع كل عام يمر، يجب أن تصبح الدعوة أقوى. ومن الأهمية بمكان أن تبين الجمعية العامة أنها لم تنس هؤلاء الناس - أشخاص مثل غيغا أوتخوزوريا، حيث أطلق عليه الرصاص، وهو غير مسلح، بالقرب من نقطة عبور في الشهر الماضي، كما سمعنا في وقت سابق في هذه المناقشة اليوم. ولم يكن غيغا سوى أحد الأمثلة المأساوية على التكلفة البشرية المستمرة لهذا الصراع الذي لم يُحل. ومن الضروري أن يجري تحقيق كامل في الحادث وأن تتم محاسبة المسؤولين عن وفاته بموجب القانون الجورجي.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحسين حياة الرجال والنساء والأطفال الذين ما زالوا مشردين داخليا في جورجيا حتى يتم تأمين عودتهم. ونأمل أن تستفيد جميع الأطراف من مباحثات جنيف الدولية من أجل إحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه بشأن هذه المسائل الإنسانية. وترحب المملكة المتحدة بالجهود التي بذلتها حكومة جورجيا حتى الآن. ويمكن زيادة تحسين هذه الجهود من خلال التنفيذ الفعال للتشريعات الوطنية والدولية لمساعدة المشردين داخليا وحماية أرواحهم. وعلى غرار الآخرين، تدعو المملكة المتحدة روسيا إلى وقف استمرار أعمال الحدود على خط الحدود الإدارية مع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، الأمر الذي يحول بشكل مباشر دون عودة الجورجيين إلى ديارهم.

وفي الختام، نأمل أن نرى استمرار الزخم والنهج البناء من جانب جميع الأطراف. ونحن نتطلع إلى الاجتماعات المقبلة للآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، التي من المقرر أن تبدأ في الشهر المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.51، بعنوان "حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا".

الممتنعون:

الذي أبرزه تقرير الأمين العام (A/70/879). إن إسرائيل تشعر بالارتياح إزاء التقدم الكبير الذي أحرزته الحكومة الجورجية في مجالات تطوير الري ومياه الشرب، والطرق، والتعليم، والزراعة، والمأوى، والتدفئة، وخصوصاً توفير الغاز إلى القرى. وتنظر إسرائيل بعين الإيجاب أيضاً إلى برنامج جورجيا للتعامل مع المسألة من خلال التعاون، الذي يهدف إلى بناء الثقة والاطمئنان بين المجتمعات المنقسمة. وإسرائيل تدعم روح المصالحة من خلال الحوار المباشر التي تروج لها الحكومة الجورجية.

وتود إسرائيل أن تغتنم هذه الفرصة لكي تؤكد مجدداً دعمها لجورجيا واعترافها بسلامتها الإقليمية. ونكرر موقفنا الراسخ أن الطريق إلى حل النزاعات الطويلة الأمد هو من خلال فتح تفاوضي متفق عليه بصورة متبادلة، وليس من خلال اتخاذ إجراءات أحادية الجانب.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): كما كان الحال في السنوات الماضية، امتنعت شيلي عن التصويت على القرار ٢٦٥/٧٠، لأننا نعتقد أنه قد يخل بالنظر في المسائل المتعلقة الجاري التفاوض عليها في جنيف، أو قد يؤثر عليها. وتؤيد شيلي المساعي الرامية إلى إيجاد حل سلمي وتوافقي، إما عن طريق المناقشات الدولية في جنيف أو في محفل آخر، من شأنه أن يكفل نزاهة العملية، وقبل كل شيء عن طريق تجنب تسييس الحالة الإنسانية حصراً، وإنشاء إطار متعدد الأطراف للنظر في البنود قيد الوساطة حالياً.

السيدة ديلا غاتا (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد أوروغواي بقوة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتحميها وتدافع عنهما على الصعيدين الوطني والدولي. والالتزام بالقانون الدولي ومبادئ التعايش السلمي والسلامة الإقليمية من أولويات سياستنا الخارجية. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا لجميع مقاصد ومبادئ

الأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتونس، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، ورواندا، وزامبيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، وسورينام، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصين، والعراق، وعمان، وغابون، وغانا، وغرينادا، وغينيا، والفلبين، وفيجي، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكويت، ولبنان، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، ومنغوليا، وميانمار، وناميبيا، والنيجر، والهند

اعتمد مشروع القرار A/70/L.51 بأغلبية ٧٦ صوتاً، مقابل ١٥ صوتاً، وامتناع ٦٤ عضواً عن التصويت (القرار ٢٦٥/٧٠).

[في وقت لاحق، أبلغ كل من وفد البحرين والسنغال الأمانة العامة أنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت].

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت على القرار المتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إسرائيل بالخطوات التي اتخذتها حكومة جورجيا لتحسين سبل المعيشة والوضع الاجتماعي الاقتصادي للمشردين داخليا

ومن ثم، فقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار ٢٦٥/٧٠.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):
تعترف البرازيل بالسلامة الإقليمية لجورجيا وتتوقع أن يتسنى إيجاد حل سلمي للتراع بين جورجيا والاتحاد الروسي في أقرب وقت. ونعرب عن تضامننا مع جميع ضحايا التشريد القسري في جورجيا، ونعيد التأكيد على اقتناعنا بأن التغلب على التحديات التي يواجهها اللاجئون والمشدون داخليا يتوقف قبل كل شيء على تهيئة ظروف سياسية مواتية لعودتهم وتبديد المخاوف من استئناف التراع.

ومع ذلك، فقد امتنعت البرازيل، كما حدث في السنوات السابقة، عن التصويت على القرار ٢٦٥/٧٠، المتخذ للتو، حيث أنه يمكن، من وجهة نظرنا، أن يحكم مسبقا أو يؤثر على النظر في القضايا الحساسة التي ينبغي أن تتناولها المفاوضات الجارية حاليا في جنيف. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف اتخاذ تدابير لبناء الثقة ومبادرات لتعزيز التعاون، ولا سيما في إطار عملية جنيف. كما نحث جميع الأطراف على إيجاد حلول دائمة لحالة المشردين داخليا واللاجئين، واضعة في اعتبارها حقهم في العودة.

وأخيرا، تأسف البرازيل لوفاة مواطن جورجي مؤخرا على خط التماس بين جورجيا وأبخازيا. ويحدونا أمل صادق في أن يؤدي استئناف عمل الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها إلى منع تكرار حوادث مأساوية أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جورجيا.

السيد إيماندره (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أردت فحسب أن أشكر جميع الوفود التي صوتت لصالح المبادئ وصوتت لصالح الإنسانية. وأنا لا أريد عن عمد الخوض في

ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الواردة في القرار ٢٦٥/٧٠.

ونلاحظ مع القلق ازدياد تدهور حالة حقوق الإنسان في مناطق أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ونحن نشعر بالقلق إزاء تزايد عدد اللاجئين والمشردين داخليا. ولذلك، نعتقد أن زيادة جهودنا الرامية إلى التوصل إلى حلول تمكن المشردين من العودة إلى ديارهم هو من الأمور الحاسمة. ونعتقد أنه من الحيوي تيسير الظروف اللازمة لقيام منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، بالسفر إلى المناطق التي تحدث فيها حالات الطوارئ. وهذا أمر ضروري بغية التوصل إلى حلول طويلة الأمد، لا سيما بالنسبة للمشردين داخليا.

ومن المهم أيضا كفالة وصول موظفي الهيئات الإنسانية بأمان ودون عراقيل إلى المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص الحالة التي تؤثر على النساء والأطفال. ونعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية في جميع الحالات أن تحافظ على معايير القانون الدولي الإنساني التي تشكل أساس حماية المدنيين، وتعززها وتحترمها بصورة محايدة ومتسقة.

وترى أوروغواي أنه يجب أن تستمر مباحثات جنيف الدولية بغية التوصل إلى حل لمسائل الأمن والاستقرار والحالة الإنسانية للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في المنطقة. ويحدونا الأمل في أن تختتم هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن مع تحقيق نتائج إيجابية للأشخاص المعنيين، وتهيئة لظروف المواتية لعودتهم الطوعية إلى ديارهم، مع احترام حقوقهم الإنسانية دون تمييز على أساس الأصل العرقي.

وأوروغواي تعطي الأولوية القصوى لهذه المفاوضات وتحث الأطراف المعنية على بذل كل ما في وسعها لضمان نجاحها.

الرد على الوفد الروسي فيما يتعلق بالاتهامات المذكورة. وفي هذا الصدد، سبق لي أن عممت رسالتي منذ بعض الوقت وهذا يكفي. أشكر مرة أخرى جميع الممثلين الذين صوتوا مؤيدين للقرار ٢٦٥/٧٠ ولصالح الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.